

المقدمة التحريرية للعدد



أ. مدحت ماهر

أ. ماجدة إبراهيم

يأتي هذا العدد الخامس من سلسلة الوعي الحضاري^(*) متناولاً قضية «دوائر الانتماء وتأصيل الهوية» ويتضمن سلسلة الحلقات العلمية التي عقدها المركز في ندوته الشهرية «ملتقى الحضارة» للعام ٢٠١٠ - بالتعاون مع مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة - في محاولة لاستبيان حال الانتماء في مصر وعالم العروبة والإسلام، وما يتقاطع معه من دوائر، بين الواقع المشهود والأمل المنشود. تحدث في هذه الحلقات نخبة من كبار المفكرين والعلماء، وشارك فيها مجموعات مختلفة من المعنيين بهم الانتماء والدوائر الحضارية والإنسانية، وجرّت الكثير من المجادلات والمداخلات التي أكدت كثيراً من الرؤى الحاضرة والشائعة، كما كشفت عن كثير من الحقائق والأبعاد الخطيرة فيما يتعلق بحاضر الوطن والأمة والعالم، وإرهاصات المستقبل القريب.

-
- * أصدر مركز الحضارة للدراسات السياسية أربعة أعداد من سلسلة الوعي الحضاري هي على التوالي:
- العدد الأول: أ.د. نادية مصطفى، الثورة المصرية نموذجاً حضارياً (١).
 - العدد الثاني: أ.د. نادية مصطفى، الديمقراطية العالمية من منظورات غربية ونحو منظور حضاري إسلامي في العلاقات الدولية.
 - العدد الثالث: أ.د. نادية مصطفى، الثورة المصرية نموذجاً حضارياً (٢).
 - العدد الرابع: أ.د. نادية مصطفى، مستقبل الثورات مع صعود الإسلاميين... رؤية من منظور الفقه الحضاري الإسلامي: من فقه الأصول إلى فقه الواقع وفقه التاريخ.

فقد عقد المنتدى لعام ٢٠١٠ لقاءاته الستة على النحو التالي:

- المستشار طارق البشري: مفهوم الانتماء ودوائره المتحاضنة.
- د. مصطفى الفقي: الانتماء وحالة المواطنة في مصر.
- د. أحمد يوسف أحمد: الانتماء إلى العروبة.
- د. إبراهيم نصر الدين: مصر والانتماء إلى أفريقيا.
- د. نادية مصطفى: الدائرة الإسلامية بين انتماء الفرد والدولة.
- د. عمرو الشوبكي: الدوائر العالمية والإنسانية بين الانتماء والالتقاء.

وعند إعداد الكتاب للنشر، قامت الثورة المصرية (٢٥ يناير ٢٠١١) بفتح مركز الحضارة للدراسات السياسية معها ومع التحولات التي أعقبتها على أكثر من مستوى وعبر أكثر من نشاط، وتعددت المخرجات العملية والفكرية لهذا التفاعل، وكان من بينها المتعلق بقضية الانتماء، فكان جديراً بإضافة بعض من هذه المخرجات لهذا الكتاب. وبذا فإن محتويات هذا الكتاب تتضمن سلسلة الحلقات العلمية سألقة الذكر بالإضافة إلى مجموعة من مخرجات أنشطة ولقاءات ارتبطت بقضية الانتماء والهوية عقدها مركز الحضارة عقب الثورة على مدار عام ٢٠١١، وهي:

- مشروع إعادة بناء المجال السياسي المصري في ضوء امتداد ثورة ٢٥ يناير
- الهوية والثورة
- مشروع مقترح للنهضة: شراكة مجتمعية من أجل بناء الوطن في ضوء امتداد ثورة ٢٥ يناير.
- تجديد الانتماء عبر التغيير والبناء

● النموذج الحضاري للثورة وتوجه جديد للسياسة الخارجية المصرية

وبناءً عليه، فإن هذه المقدمة التحريرية تربط بين نتائج مناقشة أزمات الانتماء والهوية كما تجلت قبل ثورة ٢٥ يناير، وبين إمكانيات تجاوز هذه الأزمات على ضوء الثورة.

دوائر الانتماء وتأسيس الهوية : خلاصات ودلالات :

على الرغم من عدم شيوعه، وضيق ساحات استعماله وتداوله، وعلى الرغم من غلبة معانيه السطحية، يبدو أن مفهوم «الحضاري» بدلالاته على الكلي الجامع بين مجالات الحياة، الواصل بين الثنائيات المتقابلة، أضحى يفرض نفسه على العقل المعاصر. فالحضاري هو الكلي الحاضن لجزئيات الحياة وتفصيلها، وهو الخيط الناظم بين السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي والتاريخي والجغرافي والتربوي...، وهو الرؤية التي تجمع بين الثابت والمتغير، والمادي والمعنوي، والتاريخي والمستقبلي، والفكر والواقع، والعلم والعمل، والداخلي والخارجي، والديني والدنيوي... فتتضافر وتتكامل ولا تتنافى أو تتضارب.

هذا المعنى الذي نعبر عنه بـ«الحضاري» أصبح من الأهمية بمكان الوعي به، والتفكير به، والاجتماع عليه. فالسياسي المنبث الصلة عن الاجتماعي، والثقافي المنقطع عن الاقتصادي، والجري وراء المتغيرات منفصلة عن الثوابت، ومعالجة الفروع منزوعة عن أصولها، والنظر إلى الماضي بمعزل عن الحاضر والمستقبل، ومواجهة المشكلات الجزئية اليومية بعيداً عن الوعي بأطرها الكلية... هذه الطرائق من التفكير والتدبير والعمل باتت تمثل أزمة فوق الأزمات، وعاملاً من عوامل إنتاج مشكلاتنا المتراكمة. لا بد أن نفكر بطريقة كلية، وننظر للأمور في كليتها، ونغلب الوصل بين عناصر الحياة لا الفصل أو المنازعة... لا بد أن ننظر للأمور من خلال منظور حضاري.

من ذلك قضية كبرى مثل قضية «الانتماء»، فأول ما يتبادر إلى الذهن إزاءها هو

بعدها السياسي: أي الانتماء إلى الأوطان أو الدوائر السياسية الأخرى، والتمييز بين انتماء إلى الوطن يعرف بالوطنية، وانتماء ولاء لنظم حكم أو اتجاهات سياسية معينة يدخل في حيز الأيديولوجيا. لكن تدقيق النظر في مفهوم الانتماء يؤكد أهمية ربطه بجذوره الثقافية وسياقاته الاجتماعية والاقتصادية والفكرية ودوائر المتنوعة المحلية والإقليمية والإنسانية والنوعية، وضرورة البحث عن صيغة جامعة ناظمة بين هذه الأبعاد والجوانب المتنوعة. وليس ثمة منظور يقدم هذه الإمكانية سوى المنظور الحضاري الكلي الشامل، سواء كان من مرجعية إسلامية على نحو ما تقدمه مدرسة المنظور الحضاري في مصر، أو من مرجعيات أخرى تعترف بأهمية الأبعاد القيمة والثقافية والفكرية للظواهر الاجتماعية والإنسانية بعامة في دراستها وفي التفاعل العملي معها.

ويمكن إجمال الخلاصات الأساسية للقاءات والأنشطة التي عقدها مركز الحضارة حول قضية الانتماء بين ملتقى الحضارة ٢٠١٠ (بلقاءاته الستة) وفعاليات أخرى أعقبت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ أثرت بها قضية الانتماء بأبعادها على النحو التالي:

أولاً: تأكيد حقيقة التداخل في مفهوم الانتماء ودوائره:

يتعلق فعل الانتماء دائماً بما هو محل للانتماء (المتنمي إليه)، وإذا كنا نعني بالمتنمي (فاعل الانتماء) الإنسان بعامة، والإنسان المصري بخاصة، فإن دوائر انتمائه تتعدد وتتعدد وتبدو من التداخل والتشابك والتقاطع والتركب بمكان. ولقد كانت الفرضية الأساس التي تنطلق منها رؤيتنا للانتماء من منظور حضاري - وكما أعربت عنها ورقة العمل الأساسية - أن هذه الخصائص مآلها التكامل وموئله الإنسانية الجامعة القويمة، القابلة للتنوع والتعدد، والحاضنة للخصوصيات والتميزات الثقافية والحضارية والدينية والفكرية، والنوعية والإثنية بلا عنصرية ولا استعلاء. ولقد كشفت حلقات الملتقى - على تنوع مداخلها ومشارب المفكرين والمشاركين فيها - عن تأكيد لهذه الفرضية، وأن الواقع الراهن يشدد على صدقية التنوع،

وضرورة التكامل، ووجوب التعارف بين دوائر الانتماء. لقد كان تأصيل المستشار طارق البشري لهذا المعنى سبباً وعميقاً وموضوعياً حين أسس لمفهوم «دوائر الانتماء المتحاذنة»؛ موضعاً كيف يتواجد الإنسان - في كل مكان وزمان - ضمن شبكة من الانتماءات والتصنيفات التي لا يلزم أن تتعارض أو تتنافى، بل إن طبائع الأمور تجعلها تتواكب وتتراكب، وربما تتكامل وتتساند، فلا مُشاحّة في تعدد الانتماء، طالما معايير التصنيف تتضارب.

فالفلاح القروي القليوبي المصري الإفريقي العربي المسلم، شافعي المذهب الفقهي، شاذلي الطريقة الصوفية، وفدي التوجه الحزبي، المنحدر من الأسرة الفلانية، المنتمي إلى الجمعية المدنية العلانية... كل هذه انتماءات لا تعارض بينها، ولا يصح أن يفرض انتماء منها سطوته ليلغي ما عداه.

ولكن من ناحية أخرى، فإن الانتماءات لا تتكافأ من حيث الاختيار والاضطرار. فبعض الانتماءات تولد مع الإنسان ولا خيار له في استمرارها، كالانتماء العائلي والوطني واللغوي والعرقي والإقليمي، وبعضها يكون للمرء خيار في استمراره أو عدمه كالدين أو المذهب، وبعضها يتخير الإنسان بعد تمييزه واكتمال وعيه كالتوجه السياسي والأيدولوجي وما إليه. ومن ثم لا يصح ضرب ضروري في اختياري، وإنما الاختيار يكون في مقام إتاحة الاختيار. فمن اختار البقاء على دين أو مذهب فقد فضّل عدم الانتماء لغيره، ومن اقتنع باتجاه فكري أو سياسي أو مذهبي معين فقد يعني ذلك عدم رغبته في الانتماء لما لا يجتمع معه من اتجاهات أو مذاهب. وإنما يقع التعارض بين هذه الانتماءات عندما تتعارض منطلقاتها أو غاياتها أو مساراتها، ولكن لا يلزم من هذا أن يندلع بينها الصراع. وإنما يكون الصراع أو التدافع أو التعارف أساساً للعلاقات بين الانتماءات المختلفة على أساس من رؤية العالم والنموذج المعرفي الذي ينطلق منه أرباب كل دائرة انتمائية.

والخلاصة أن الإنسان المصري العربي الإفريقي المسلم الذي هو جزء من عالم اليوم؛ عالم تقارب المسافات، ليس مفروضاً عليه أن يتخير بين مصريته (وطنيته) أو عربيته (قوميته ولسانه) أو إفريقيته (قارته وإقليمه) أو إسلاميته (دينًا، أو حضارة بالنسبة لغير المسلم)، أو انتماؤه للدائرة الإنسانية والعالمية حيث فضاؤه الأرحب. إن الرؤية الحضارية الجامعة تصبح في هذا المقام فرضاً وواجباً؛ من حيث العقل وفكره، والدين وقيمه، والواقع ومعطياته. فالواقع والواجب معاً متفقان على ضرورة الأخذ والعمل بهذا المفهوم (دوائر متخاضنة لا متنافية).

لقد برزت -في آونة قريبة- رؤيتان قاصرتان لدوائر الانتماء وأصول الهوية المصرية العربية الإسلامية، على الرغم من تناقض منطلقات كل منهما. فالأولى رؤية دينية ترى الوطنية ولاء لغير الله ورسوله والمؤمنين، والقومية العربية انتماء مصطنعاً لا أصل له، والأخوة الإنسانية مدعاة لتميع التمايز العقدي والاختلاف الديني. وربما دفع هذه الرؤية طرفها البعيد ما جدّ من فكر علماني يرمى إلى إعادة تأسيس الهوية والانتماء خارج دائرة المرجعية الحضارية الأصيلة ومن قبلها الإسلام برويته ومبادئه الإنسانية الجامعة. ولكن على كلٍّ وقع ردُّ الفعل الديني النافي لمعاني الوطنية والقومية والإنسانية في نفس فح الغلو والتجاوز الأعمى، وليس الاستيعاب البصير الذي مارسه التجربة الحضارية الإسلامية عبر تاريخها. ومن ناحية أخرى، ظهرت رؤية تزعم أن الحديث عن رابطة دينية في القرن العشرين سخافة أو كارثة أو تخلف (راجع سلامة موسى وطه حسين)، وأن العصر والمعاصرة لا يسمحان إلا بالرابطة على أساس التراب والإقليم والعنصر، فكما أن إنجلترا للإنجليز، وفرنسا للفرنسيين، فيجب أن تكون مصر للمصريين، فقط وليس إلا.

والحق، الفضيلة وسط بين تطرفين، والغلو إلزام بما لا يلزم، وليّ لأعناق الأمور حتى تتوافق مع رؤية قاصرة وانفعالية، منطلقها شهوات أو مخاوف أو شبهات مستحكمة.

ثانياً- الارتباط الوثيق بين الهوية والانتماء والقيم المعنوية، وبين جانب المصالح المادية والعملية ضمن دوائر الانتماء المختلفة:

فالانتماء إلى المضرّ والفساد من كل وجه محال، والانتماء إلى عديم النفع والإفادة لا يكون قوياً ولا فعّالاً... وما انتماؤ الإنسان إلى ما هو في ظاهره غير صالح ولا مفيد، إلا لأنه يحقق له في الباطن مصلحة معنوية، وجانباً من جوانب تكوينه الضروري. فللانتماء جناحان على قدر قوتها يكون تحليقه وارتقاؤه: جناح جواني ينطلق من الهوية وتحقيق الذات، وهذا بعضه ضروري غير مكتسب كالانتماء للأبوين أو للأرض التي نشأ الإنسان عليها، وبعضه يكتسبه الإنسان عن روية وقناعة كالانتماء للدين والاتجاه الفكري والسياسي والحضاري وما ينطوي عليه من قيم. وجناح برّاني يتعلق بالمصالح المتبادلة والمنافع المحصلة بين الإنسان المنتمي، ودائرة انتماؤه. وكلما ضعف أحد الجناحين في نفوس المجتمعات وأفرادها، أو في واقع حياتهم ومعايشهم كلما وهن حبل الانتماء وتعرض للترهل والانقطاع.

لقد كشفت المداخلات والنقاشات عن أهمية أن تتحول معاني الهوية الذاتية، وصلات الارتباط المعنوية، بالوطن والأمة والإقليم والإنسانية إلى حقائق واقعية، ومصالح ملموسة، يجني ثمارها الأفراد والجماعات والأوطان، كما تفيد منها دائرة الانتماء نفسها. ولقد تضاربت الرؤى حول أكثر الدوائر فعالية وصلاحيّة اليوم؛ بين من يرى أولوية الوطن، ومن يرى أولوية الإقليم الاستراتيجي، ومن يعول على دوائر نوعية أو الدائرة الحضارية الإسلامية، فضلاً عما يدعو لمنح مزيد عناية بالدائرة العالمية وقيمها وأهمية الاستفادة من الالتقاء بها.

ولقد كان لميزان المصالح والأعباء مكانه البارز في هذا المضمار. وجرى حديث عن أهمية إيلاء الوطن -منفرداً- قسطاً أكبر من الانتماء والتركيز؛ والدفع بأن ثمة دوائر أخرى تمثل تبعاتٍ وأثقالاً أكثر من كونها مصادر قوة وتعزيز كالدائرة العربية

وما جرّته على مصر من حروب وأعباء لم تنزل مصر -وفق هذه الرؤية- تدفع ضريبتها إلى اليوم، في حين دفعت وجهات نظر أخرى بأولوية الدائرة العربية لما لها من بعد استراتيجي لا يثير مخاوف العالم من مثل الانتماء الإسلامي وهو اجس الهوية الدينية ومخاطر الدخول في صراع بين الحضارات والأديان.

وبالمثل تراجع دوائر هوية وانتماء مثل الدائرة الإفريقية، والإسلامية حين لم تعد تترجم عوامل الارتباط التاريخي والحضاري بها إلى مصالح وطنية واستراتيجية واضحة، بل جرت تصورات للارتباط، لا على أنها -كما تقدم- أعباء وإشكالات لم يعد في الإمكان تحملها اليوم، بل إن دائرة الوطن نفسها صارت عرضة للتراجع والتحلل الذي لحق ميثاقها الغليظ مع تخلف أحواله في المجالات المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدولية.

لا شك أن من الانتماء ما لا يُثمن -ولا ينبغي أن يُثمن- بالمصالح المادية والعوائد الاقتصادية، وأن مفهوم المصلحة -من ناحية أخرى- ينبغي ألا يقتصر في الوعي على هذه الجوانب الاقتصادية؛ إذ إن عزة الفرد وكرامته في وطنه، وكذلك مكانة الوطن في الساحة الدولية والإقليمية واستغلال إرادته وامتلاكه زمام أمره هي من المصالح القيمة والقيم المصلحية في آن، والتي لا يصح -بحال- إهدارها من معنى المصلحة والمنفعة... لكن حال التخلف والإهدار العام الذي تعيشه الأمة وأقطارها يقف على رأس عوامل تراجع الانتماء واتساع مساحات الاغتراب والانفصال المعنوي عن دوائر الانتماء الحيوية.

ثالثاً: الانتماء في أزمة على كافة الأصعدة: ملامح وأسباب

ومن ثم تطرقت الحوارات إلى حقيقة أن الانتماء -إلى سائر دوائره البارزة ومن ورائه الهوية والشعور بالذات وحقيقتها في مصر وسياقاتها الإقليمية والحضارية- واقع في برائنه أزمة خانقة مركّبة. وتضافرت المداخلات في الإعراب عن ملامح

هذه الأزمة، وعن عوامل إيجادها واستفحائها.

لقد تسابقت مداخلات جيل الشباب بالأخص في التعبير عن حالة اغتراب واسعة؛ على الأصعدة كافة. وعلى الرغم من التأكيد على ضرورة تساند دوائر الانتماء وأن تسير في خط من العطاء المتبادل، فإن المشاركين أكدوا -في معظمهم- على الواقع الثقافي والتضارب، وأن ثمة ملامح خطيرة لظاهرة الاغتراب وضعف الانتماء لعل من أهمها:

- (١) التفكك الأسري وتفسخ علاقات المجتمع وجماعته الفرعية.
- (٢) برودة حسي الوطنية والارتباط بالوطن.
- (٣) وصول الشعور بالوطن أحياناً إلى حال من النفور والكرهية.
- (٤) الغياب البعيد عن دوائر مثل العروبة والأفريقية.
- (٥) إثارة الهواجس حول الانتماء إلى الدائرة الإسلامية.
- (٦) تداخل الدائرة العالمية مع واقع الهيمنة الغربية والعدوان على عالمنا.
- (٧) الخلط بين أنظمة الحكم والأوطان وعدم القدرة على الفصل بين السياسات والهوية.
- (٨) الخلط بين السياسي والحضاري، والعجز عن التفاعل مع معاني الحضاري والمرجعية الحضارية.
- (٩) قياس الانتماء والهوية والشعور بالذات بالمردود المادي والاقتصادي البحت.
- (١٠) عدم القدرة على ترجمة الانتماء ليفضي إلى مشاركة فعّالة وتنمية وبناء.
- (١١) الشعور بأن التغيرات العالمية والوطنية تمضي باتجاه مزيد من الانتماء، وعدم القدرة على التفاعل الإيجابي معها من منطلق حفظ الانتماءات الأصيلة.
- (١٢) التحولات الثقافية في اللغة المتداولة، والتعليم والإعلام والفنون

والآداب، واتجاهها إلى التخفف من أعباء الانتماء إلى الوطن أو الأمة، لصالح اللامسئولية واللاارتباط.

(١٣) مناسبة الانتماء، وتفاهة مقاماته مثل الانتماء الكروي الذي يتقنع بالوطنية لضرب القومية، أو الانتماء الحزبي المتسربل بالعقلانية الاقتصادية لنفي أصالة الانتماء الحضاري، أو الانتماء لنظم حكم مستقيلة عن مهامها تدعي الحسابية الاستراتيجية لصالح التخلي عن انتماءات قومية أو حضارية لا محيد عنها لدى الشعوب.

(١٤) معضلة الاختراق بين الانتماءات الشعبية وانتماءات النخب الفكرية والسياسية، وأي نوعي الانتماء هو الذي يقود الواقع والأوضاع والعلاقات والسياسات.

(١٥) معضلة العلاقة بين الانتماء وظواهر الفساد والاستبداد والكساد والتبعية.

(١٦) انفراط الخيط الناظم لمعنى الانتماء والهوية، وتسميم التراتب بينها.

ولقد تبارت الرؤى في تفسير هذه الأحوال، ونال الجانب السياسي النصيب الأكبر من التسبيب. ثم التخلّف الحضاري العام، بما يشتمل عليه من تخلف اقتصادي، واستبداد سياسي في الداخل، وتبعية للخارج، وثقافات دخيلة مضيعة أضعفت مناعة الشعوب، وبرّرت سياسات الانكفاء عن العرب والمسلمين والأفارقة، لصالح شراكات ظاهرها الاشتراك وباطنها الاستتباع والإحاق، وترويج لمواطنة عالمية موصومة، ومساواة دولية مزعومة.

وتنافت بالأخص العوامل السياسية والأسباب المنسوبة للمجتمعات في هذا الصدد.

وعلى كلّ فقد كشفت سائر هذه السجلات مرة بعد أخرى عن أهمية الرؤية الكلية للملامح ضعف الانتماء، وعوامله، الأمر الذي يؤكد على أهمية المنظور

الحضاري في التفاعل مع هذه القضية ومثيلاتها.

رابعاً: مؤشرات الانتماء:

ومن هنا كان ينبغي أن نستكشف ما يراه المشاركون من عناصر للانتماء ومؤشرات واقعية له؛ بحيث يوجد الانتماء بوجودها، ويفقد بفقدائها، ولعل من أهمها:

- ١ - ثقافة الجماعة: فالفرديانية هي ألد أعداء الانتماء الصغير والكبير.
- ٢ - الرؤية الحضارية: فالرؤى المبسرة والجزئية لا تضع انتماء حقيقياً، وإن أعمت ارتباطاً ما.
- ٣ - الثقة في الوطن
- ٤ - الأمل الفسيح في مستقبل الوطن والأمة.
- ٥ - الانتماء بالعمل، فالتعود عن أداء الواجبات لا سيما ذات البعد العام إنما هو أمانة الاغتراب أو الخيانة.
- ٦ - المشاركة العامة.
- ٧ - العمل التطوعي والتنموي.
- ٨ - التماسك الأسري والاجتماعي.
- ٩ - ثقافة المجال العام.
- ١٠ - التضامن عبر الأقطار نحو الأمة والإنسان.
- ١١ - مقارعة الفساد والاستبداد.

وإذا كان الانتماء حقيقة معنوية، فإن الذي أكد عليه الملتقى أنه بلا تجسيد لروح الانتماء، فإنها تتلاشى شيئاً فشيئاً.

خامساً: وظيفية الانتماء وغائيته:

وهذا يتصل بحديث مصلحية الانتماء وقيميته. فمن المهم التأكيد على أن للانتماء منطلقه الذي ينبع منه، والذي يجد الإنسان نفسه مدفوعاً إلى الإحساس به

واعتناقه على أساسه، وأنه ينبغي لمنطلق الانتماء أن يصبّ في النهاية في وظيفة حياتية فعّالة تؤكد على صدقية الانتماء، وتجسّد طاقاته، وإلا ضمرت شجرته بعد حين.

فالانتماء إلى الأوطان والدوائر الحضارية والإنسانية ينبع من القلب والوجدان، وتحركه الفطرة وربما الغريزة الحية، والانتماء إلى الدوائر الاستراتيجية قد يصدر عن التفاعلات العقلية والحسابات الرشدة، لكن هذا لا يكفي ما لم يمارس هذا الانتماء وظائفه وأدواره، ويصل إلى غايات واقعية في مسيرة الحياة وتفاعلاتها. فالإيمان قول وعمل، وكذا الانتماء. فالانتماء إلى الأوطان ليس شعراً ولا شعارات، والانتماء إلى الدائرة العربية ليس بالأماني ولا الأغاني، والانتماء إلى أمة الإسلام وحضارته ليس طقوساً ولا مظاهر، والانتماء إلى الدائرة الأفريقية والإنسانية لا يكفي فيه إعلان البراءة من العنصرية أو الاستعداد للتضامن مع قضايا هنا وإغاثات هناك.

إن الانتماء لا يكتمل ولا يتحقق إلا حين يحب المرء لأهله ما يحب لنفسه، وحين يكره لهم ما يكره لنفسه، إلا حين يسعى في مصالح دائرة انتماؤه كأنها هي مصلحته الخاصة، وحين تكون فعاليته في الحياة جامعة بين خاصة وعامة، ووطنه وأمته، وعنايته بشأن المعمورة وعمارها جزءاً من عنايته بشأنه الكلي.

سادساً: خصوصية المداخل وتنوع النتائج

لقد حرص معدّ الملتقى على تنوع الحضور، محاضرين ومشاركين ومداخل ومشارب، فكانت الدوائر الخمس، وكلية الاقتصاد، ومركز الحضارة، وساقية الصاوي، بما لكل منها من جمهور وحضور... ومن ثم تجلب ملامح التنوع في المداخل الوطنية والقومية والاستراتيجية والحضارية والإنسانية، والعلمية والعملية، والمعرفية والفكرية.

فعلى الرغم من جامعية وموضوعية اللقاء الافتتاحي مع عناية المستشار البشري ومحاولته التأسيس لقضية الانتماء تأسيساً حضارياً كلياً، إلا أن هذا فتح المجال أمام رؤى متباينة ومتنوعة لقضية الانتماء وإشكاليته وقسماته في أزمنة مختلفة،

والمداخل أو المخارج من هذه الأزمة.

سابعاً: الحاضر الغائب في قضية الانتماء: الانتماء الحضاري الإسلامي:

وأخيراً، فعلى الرغم من هذه التنوعات وتعددية الرؤى، إلا أن الملاحظ لمن يراجع اللقاءات، أن ثمة مشتركاً ثابتاً متكرراً فيها؛ هو التحوار المستمر مع الانتماء إلى الدائرة الحضارية الإسلامية، فلقد حرص كل الحاضرين (في الدائرة المصرية والعربية والإفريقية والعالمية، فضلاً عن اللقاء الخاص بالدائرة المصرية، ولقاء المستشار البشري، ثم ما أعقب الثورة من لقاءات عقدها مركز الحضارة حول الانتماء والهوية) على استدعاء إشكالية الانتماء إلى الأمة الإسلامية وأثرها في دوائر الانتماء الأخرى محل الاهتمام. وحرص الجميع على تأكيد أنه ليس ضد هذا الانتماء بل إنه يراه مكماً وداعماً، لكن من منظور حضاري للإسلام، وليس من منظور سياسي وأيديولوجي.

ولا شك أن هذا مقام من المهم التنبيه إليه، وهو ما للدائرة الإسلامية من ثقل وحضور في الوعي العام اليوم، وأنها صارت لازمة لكل تناول لقضية الانتماء؛ ذلك أنها تمثل هوية ومرجعية ورؤية ومنظوراً ودائرة انتماء وحركة وتضامن في آن، الأمر الذي لا يتوافر لسائر الدوائر بالضرورة ولا بنفس الدرجة والكيفية.

ولكن من المهم التأكيد على نقطة التمييز بين النظر إلى الإسلام بوصفه ديناً يعتنقه المسلمون، وبوصفه حضارة ينتمي إليها غير مسلمين، ثم بوصفه يقدم منظوراً حضارياً قابلاً للتشارك فيه والاجتماع عليه بين مشارب واتجاهات مختلفة.

ثامناً: ثورة الخامس والعشرين من يناير وقضية الانتماء:

مما لا يعتريه شك، أن الثورة المصرية في الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ قد أحييت في نفوس كافة المصريين اعتزازهم بانتمائهم ليس فقط الانتماء الوطني لمصر وإنما الانتماء لذلك الإطار الحضاري الجامع الذي تشكلت فيه الهوية المصرية بل

وهوية الثورة المصرية. فقد تجلّى لدى المصريين بأوسع نطاقات التعبير سعيهم لتعزيز دوائر الانتماء؛ فصار الأمر أشبه بروح سرت داخل الوجدان المصري العام فأنعش الانتماء للوطن (مصر) الانتماء العام لكافة دوائر الانتماء الأخرى سالفه البيان.

انعكس ذلك على حركة مصر والمصريين في الداخل والخارج بدءاً من السعي لإعادة بناء المجال السياسي المصري في أعقاب ثورة الخامس والعشرين من يناير، وكيف تعيد الثورة إنتاج وإزهار الهوية المصرية والحضارية بنموذجها الفريد، الهوية التي كان من مستويات تجليها في نطاق الحركة المجتمعية والمدنية المصرية السعي الواعي لتفعيل الانتماء للوطن والحضارة عبر مبادرات ولدت من رحم الثورة محاولةً أن تجعل من الثورة بوتقة جديدة تجمع دوائر الانتماء وتنظمها في عقدٍ تتماهى فيه المشتتات وتنبلور وشائج الصلات بين السياسي الصلد والمجتمعي المعيشي الحي وروح التكافل والتكامل التي أكدتها مساعٍ توثيقية للثورة المصرية تسجل لحظات فارقة من عمر الوطن من شأنها أن تُكوّن رصيذاً تاريخياً يعزز الانتماء له كلما تناقص منسوبه، وأكدت كذلك مساعٍ شعبية مجتمعية بدأت عفوية اتجه بعضها للتنظيم والاستمرارية رغماً عن سيلٍ من التحديات كمسعى الدور المجتمعي للجان الشعبية، كما أكدت مساعٍ تكافلية إنسانية مع الأزمة الصومالية (إضافة لمساعٍ قامت بها الدبلوماسية الشعبية تجاه التواصل مع الدائرة الإفريقية) معززة الانتماء القاري والإنساني بتضافر تام.

كلُّ هذه النماذج من شأنها ليس فقط تعزيز الانتماء بدوائره المتحاضنة، بل من شأنها أيضاً تعزيز إرادة النمو والنهوض الذي يبدأ خطواته من داخل الوطن بتحالف جهود ومبادرات تنمية وطنية تنطلق من حاجات وتحديات الداخل المصري.

ليكون من محصلات ذلك كله تبلور سياسة خارجية مصرية بعد الثورة تعكس في توجهاتها نموذج ثورتها الحضاري، وتؤكد في أهدافها حضور دوائر الانتماء المختلفة

بشكل منظومي، وإن كانت تعلي من الشأن الوطني والمصلحة الوطنية، إلا أنها تراعي الدوائر الحضارية والإنسانية بتوازن غير مخل، وتسعى ببرامجها وأدواتها نحو تفعيل ذلك الانتماء، على نحو يستعيد لدائرة الانتماء الحضاري الإسلامي، الحاضر الغائب قبل ثورة ٢٥ يناير، مكانتها بين الدوائر الأخرى، وعلى نحو يحدد الاهتمام بها.

هكذا تؤكد خبرة الثورة المصرية أمرين مهمين في شأن قضية الانتماء، أولهما: أن الانتماء بدوائره منظومة متحاضنة يتأثر بعضها ببعض ويعزز بعضها بعضاً. وبالتالي، فمن عجب القول الاقتصار على الاهتمام بتعزيز دائرة الانتماء الوطنية أو الخروج عليها بالاهتمام بتعزيز الانتماء بدائرة أوسع منها مع إهمالها. ثانيهما: أن التنمية الحقيقية بكافة أبعادها من أهم عوامل وآليات زرع وتعزيز الانتماء؛ فمن منا لا يفخر بانتمائه لهذا الشعب العظيم الذي قدم نموذجاً تاريخياً حضارياً في الانتماء. وفي المقابل، من منا يعتز بانتمائه لوطن تُهدر إمكاناته وتحقق تنميته؟!

ومن ثم، فإن عملية تحقيق أهداف الثورة ستكون مفصلاً أساسياً في اختبار مدى تجدد الانتماء منذ مشاهد الثورة الأولى في ٢٥ يناير وعلى النحو الذي يساعد في مواجهة قوى الثورة المضادة التي ما زالت تنشط طوال المرحلة الانتقالية لإجهاض الثورة أو تقييدها، كما سيكون تحقيق هذه الأهداف بداية لمشروع نهوض، مُدعماً ومعززاً لانتماء من نمط جديد يرتكز على منجزات مادية ومعنوية على حد سواء.

ومما لا شك فيه أن خبرات المرحلة الانتقالية، سواء من حيث المنجزات أو السلبات، تقدم مساحةً مهمة لاختبار عملية إعادة بناء الانتماء وإعادة ترتيب أولويات دوائر الانتماء المتحاضنة بعد نجاح ثورة شعبية في إسقاط رأس النظام ورموزه التي كانت رؤاهم وسياساتهم من أهم أسباب الخلل في حالة الانتماء، ذلك الخلل الذي كان دافعاً ومحفزاً لثورة الأحرار من أهل مصر، الذين ظل خوفهم على الوطن وحبهم له وسعيهم نحو تنميته ورغبتهم في عودة دوره الإقليمي والعالمي

من أهم العلامات المؤكدة على أن أزمة الانتماء قبل الثورة لن تكون معجزة أو مقيدة لانطلاق ونهوض هذا الوطن ما بعد الثورة، إن شاء الله.

في نهاية هذه المقدمة يتقدم مركز الحضارة بالشكر والتقدير لكل من:

مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات بجامعة القاهرة وفريق العمل به ونخص بالذكر الأستاذة الدكتورة باكينام الشرقاوي المدير السابق للمركز والأستاذة علياء وجدي المدير التنفيذي له؛ للتعاون في عقد سلسلة حلقات الانتماء من ملتقى الحضارة ٢٠١٠، وساقية عبد المنعم الصاوي لاستضافتها مجموعة من اللقاءات، ونخص بالذكر الأستاذ أحمد خلف الذي تولى التنسيق مع فريق الساقية في هذا الصدد.

كما يشكر المركز كلاً من: الأستاذة الدكتورة نادية مصطفى المدير العام لمركز الحضارة والمشرف العام على أنشطته ومنها ملتقى الحضارة، والتي حرصت على التنسيق العلمي ومتابعة إعداد محتوى هذا الكتاب حتى إصداره، ولولا فضل الله أولاً ثم مجهوداتها لما خرج هذا الكتاب للنور، ثم الأستاذة مدحت ماهر الذي يُشرف على ملتقى الحضارة وأسهم في صياغة الجزء الأكبر من مخطط هذا الكتاب والمقدمة التحريرية له، والأستاذة سميرة عبد المحسن المنسق العام لملتقى الحضارة والتي قامت بعبء تنسيق هذا الكتاب وإعداده للنشر، والأستاذة أسامة مجاهد الذي حرر الجزء الأكبر من محتوى الكتاب، والأستاذة ماجدة إبراهيم التي اشتركت في جزء من تحريره، وكذا الأستاذ محمد كمال، والأستاذة شيما بهاء الدين والأستاذة ليل جمال والأستاذة إنجي عماد والأستاذة سارة رضا لقيامهن بتفريغ المادة المسجلة للقاءات.

مركز الحضارة للدراسات السياسية